

تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول الـ "MENA" باستعمال معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR"

قاسم محمد فؤاد

كلية الحقوق والعلوم التجارية
الملحققة الجامعية بمغنية جامعة تلمسان-الجزائر

كبداني سيدي أحمد

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم- الجزائر

ملخص:

تتمحور هذه الورقة حول الأثر الذي يمكن أن يخلفه اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي بالنسبة لمجموعة مختارة من دول الـ MENA (مصر، المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، تونس، المغرب وليبيا) باستخدام معطيات Panel وتقنية شعاع الانحدار الذاتي (VAR). فهي تبدأ بمراجعة الإطار النظري والقياسي لإمكانية وجود العلاقة بينهما، مع الاهتمام بتطور أنظمة الصرف، والعوامل المحددة بالنسبة لكل دولة فيما يخص اختيارها لنظام سعر صرف مثالي، والنتائج الاقتصادية الكلية المتحصل عليها ضمنه. وتنتهي إلى نتيجة عدم تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع على معدلات النمو في هذه المجموعة، وتثبيت نظرية "Fränkel, 1999" والتي تقتضي بأنه "لا يمكن لأي نظام سعر صرف معين أن يكون صالحا لكل الدول أو بصفة دائمة".

الكلمات المفتاحية: أنظمة سعر صرف، تصنيفات أنظمة سعر الصرف، تقنية شعاع انحدار ذاتي "VAR".

Abstract: Our work focuses on the impact of the choice of exchange rate regime on economic growth in MENA countries. Thus, we presented a literature review of both theoretical and empirical literature on this question by paying particular attention to the changing exchange rate regimes (with the possible disappearance of intermediate regimes), the determinants of choosing a plan optimal exchange rate regime on economic growth for all MENA countries, and that the hypothesis of Frankel (1999) (no exchange rate regimes would be universal or eternal) is validated.

Keywords: exchange rate regime, economic growth, VAR technique.

مقدمة:

يعتبر اختيار نظام سعر الصرف المتبع بالنسبة لمعظم الدول في العالم من أهم القرارات المتخذة فيما يخص السياسة الاقتصادية، والذي يُبرَز باعتبار أن أسعار الصرف هي متغيرات من شأنها تحديد التدفقات فيما يخص السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار ومتغيرات اقتصادية أخرى مهمة. مما جعل من النقاش الدائر حول اختيار نظام الصرف الملازم لعدة عقود وحتى وقتنا الحاضر في صميم نقاشات السياسة الاقتصادية الملائمة.

ولقد أدى كل من الارتفاع العالي والمحسوس فيما يخص حركة رؤوس الأموال، وكذا أنظمة الصرف المتوالية التي حلت في إطار نظام سعر الصرف الثابت بعد انهيار نظام بروتن وودس Bretton - Woods سنة 1973 بالعديد من الدول النامية إلى تبني أنظمة صرف أكثر مرونة، ومع مرور الوقت تعرضت العديد من هذه الدول كالمكسيك ودول شرق آسيا وتركيا، ودول أخرى عديدة إلى أزمات اقتصادية، أدت بها إلى إعادة النظر فيما يخص أنظمتها لعدم قابلية الاستمرار عليها. ومنذ ذلك الوقت والبحث عن نظام صرف ملائم يمثل هاجسا ومحور نقاش حاد للمالية الدولية المعاصرة، خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية التي تتبنى إستراتيجيات النمو المتواصل، سواء تلك التي يقودها قطاع التصدير للسلع الأولية، أو التي تحظى بسياسة تطمح لفتح أسواق دولية جديدة أو كسب ميزة تنافسية أكبر، أو بغرض حماية اقتصادياتها بالنسبة للدول ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة والتي يمكنها أن تتأثر بصفة كبيرة بالأنظمة المتبعة.

وعليه، فإذا كانت النظرية الاقتصادية تقترح أن طبيعة أنظمة الصرف يجب أن لا تؤثر على توازن المتغيرات الحقيقية في المدى البعيد وفقا لـ "Helpman و Lucas, 1981"، وأن عملية التعديل نحو التوازن في المدى القصير ستكون مختلفة، كما أشار إليها "Mundell, 1968" الذي توقع عودة سعر الصرف الحقيقي لمستواه التوازني في المدى البعيد مهما كان نظام الصرف المتبع، فهل سيؤثر هذا على النمو الاقتصادي، بحيث يكون هناك اختلاف في مستوياته باختلافها. كما أنه وبحكم اتصاف الأسعار والأجور بالثبات خصوصا على المدى القصير مثلما اقترحه "Friedman, 1953"، حيث عودة المتغيرات إلى وضعها التوازني على المدى البعيد سوف يختلف حسب الأنظمة المتبعة، مما يجعل أنظمة الصرف المرنة في الأدبيات الاقتصادية سريعة الاستجابة للصدمات، وذلك بالتقليل من تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية، بينما يؤدي النظام الثابت إلى حدوث تشوهات في سعر الصرف الحقيقي، ما ينتج عنها سوء في تخصيص الموارد، رغم أنه يتميز بزيادة معدل التجارة والاستثمار نتيجة تخفيض حالة عدم التأكد وسعر الفائدة، مما يعوض الانخفاض في النمو نتيجة فقدان آلية التعديل للصدمات حسب "Ghosh, 1996".

ومنه، يمكن طرح التساؤل التالي:

هل لنظام سعر الصرف المتبع أثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية؟ وهل لاختيار نظام صرف معين تأثير مباشر على النمو الاقتصادي؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تكون من خلال التطرق للعناصر التالية:

1. أنواع أنظمة سعر الصرف؛

2. مختلف تصنيفات أنظمة سعر الصرف؛

3. الإطار الزمني والمكاني للدراسة.

أولا. أنواع أنظمة سعر الصرف: بما أن نظام سعر الصرف يعبر عن الوسيلة الأساسية التي تدخل ضمن إستراتيجيات تعديل ميزان المدفوعات من خلال الكفاءة التي يحققها، فإنه يتجسد في معيارين أساسيين هما القوة والاستقرارية (solidité et stabilité)، حيث

يتعلق الأول بمدى قدرة النظام على امتصاص الصدمات الاسمية (فروقات التضخم) والاضطرابات الحقيقية (اختلالات العرض والطلب)، وأما الثاني فيتضمن نتائج وعواقب اختبار سعر الصرف على استقرار أسعاره¹، فإنه بذلك يمثل الإطار القانوني أين تتحدد وتشكل أسعار الصرف وتتم عملياتها، طالما أن هذه القوانين تتحكم في سعر العملات الأجنبية أين يمكن تأخير تعديلاتها مقارنة بقيمتها النظرية². يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى أنظمة ثابتة وأخرى عائمة وأخيرا وسيطة.

I. نظام سعر الصرف الثابت (Regime de change fixe): وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لسعر العملة المحلية³. لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر على مستوى أسواق الصرف⁴، فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية. وعلى الرغم من سهولة تطبيقه الظاهرية إلا أن أهدافه وطموحاته الاقتصادية جد معقدة ومتشابكة، فهو يتضمن أن العملة القوية (التي تحظى بتسعير في سوق الصرف) يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك⁵، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محميا من أخطار تقلبات الصرف فإن للبلد المحور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شأنها الضرر بالحسابات الخارجية لشركائه (ارتفاع الأسعار، الزيادة في حجم النقود المتداولة، عجز داخلي... إلخ).

وحتى بداية التسعينات كان لا يزال هذا النظام يشجع الاستهلاك الداخلي (السلع المستوردة كانت أكثر تنافسية)، والذي كان يمثل في الوقت نفسه فقدان ميزة تنافسية هامة لاقتصاديات الدول الإفريقية المتعاملة بـ CFA و عائقا فيما يخص توازنها الخارجي، ونظرا لتدني مستويات نموها الاقتصادي تم تخفيضها بقيمة 50% سنة 1994، مما أدى إلى انتعاش نسبي لاقتصادياتها. وقد أوضحت الدراسات التي تمت لتبيان مصداقية ونجاعة هذا النظام كنموذج "Krugman, 1979"⁶ أن نظام التثبيت من خلال تدخلاته المتكررة لتجنب أزمات الصرف سيؤثر سلبا على احتياطي الدول من العملة الأجنبية، ذلك أنه وبمجرد توقع المتعاملين في السوق انخفاض عملة البلد فإنهم سوف يقومون ببيعها مجبرينها بذلك على فقدان قيمتها، ما يدفع البنك المركزي إلى التدخل لإعادة تثبيتها فاقدا بذلك كل مرة من قيمة الاحتياطي المحمل لديه.

يختص هذا النظام بمجموعة من القواعد استخرجت من طرق تطبيقها من قبل البنوك المركزية للعديد من الدول⁷:

- **قابلية العملات للتحويل la convertibilité des monnaies:** توضح المادة الثامنة (القسم الرابع) من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي بأنه يتعين على كل دولة عضو أن تشتري ثانية عملتها الخاصة التي يمتلكها عضو آخر، وللدولة المشترية الحق أن تدفع المقابل لذلك لعملة الدولة من الذهب أو عملة ذات قبول عام.
- **اختبار أسعار التعادل و العمل على استقرارها:** إذ يجب على كل دولة عضو حسب النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي أن تختار سعر التعادل الخاص بعملتها الوطنية، والذي يمكن تحديده بالذهب أو الدولار أو عملات ذات قبول عام، مع تحديد حدود عليا ودنيا للأسعار التي يمكن تطبيقها على معاملات الصرف بين عملات الدول الأعضاء، وعليه فعلى البنوك المركزية لدول الأعضاء أن تقوم بالتدخل في سوق الصرف مشترية أو بائعة للعملة الوطنية للحفاظ على حدودها مساوية للواحد الصحيح⁸.

- **تغيير أسعار التعادل** (la revision des parités): إن أسعار التعادل المعلن عنها في صندوق النقد الدولي عن طريق الدول الأعضاء والتي تتعهد البنوك المركزية بالدفاع عنها ليست في واقع الأمر أسعارا ثابتة (immuable) فالدول الأعضاء تحتفظ بحق تخفيض أو رفع قيمة عملاتها الوطنية، ولكن ليس لها كامل الحرية في ذلك وإنما وفق شروط معينة وظروف خاصة.
- **وحدة أسعار الصرف** (Unité des taux de change): إن أسعار التعامل المعلن عنها يجب أن تكون موحدة، بمعنى عدم وجود تعدد في أسعار صرف العملة الواحدة حسب نوع المعاملة (تجارية، سياسية، تحويلات... إلخ).
- **إلغاء القيود على المدفوعات الجارية**: إن انضمام دولة ما إلى صندوق النقد الدولي يعني قبولها بأن يكون أحد أهدافها إيجاد نظام للمدفوعات محمرا من أية قيود، على الأقل بالنسبة للمعاملات الجارية، ومع ذلك فإن لائحة الصندوق تعطي للدول حق الاختيار بين نظامين: الأول هو حرية المدفوعات وأي استثناء لهذا يجب أن يتم الاتفاق عليه مع الصندوق، والعملات الوطنية للدول التي تأخذ بهذا النظام تعتبر قابلة لتحويل. وأما الثاني فهو إمكانية فرض القيود على المدفوعات الجارية، وفي هذه الحالة يتعين على الدول التي تأخذ بهذا النظام أن تستشير الصندوق سنويا بشأن الإبقاء على هذه القيود على أن يتم إلغاؤها في الوقت الذي يسمح فيه وضع ميزان المدفوعات بذلك، الأمر الذي يجعل العملات الوطنية لهذه الدول غير القابلة للتحويل.
- من مزايا سعر الصرف الثابت عدم تقلب أسعار الصرف وبالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية⁹، إضافة إلى أنه يسمح بالحصول على مستويات تضخم ضعيفة¹⁰ مصحوبة باستثمار قوي وذلك حسب Gosh, 1995 و Reveil, 1999. وأما مآخذه فهي:
- ضرورة احتفاظ الدولة باحتياطات من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية.
- قد تقوم السلطات النقدية كنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية بالسماح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد وهذه الحالة تعتبر تخفيض لسعر العملة المحلية.
- قد تقوم السلطات النقدية بإجراءات رقابية للتقليل من الطلب على العملة الأجنبية مثل منع استيراد بعض السلع التي يوجد لها بديل وطني.

II. نظام سعر صرف عائِم (Regime de Change flottant): يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح. فإذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى بالتكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية.

حسب "Fränkel, 1999" فإن هذا النظام يأخذ شكلا موحدا تتحدد فيه من خلال قوى العرض والطلب العملة محل الدراسة في سوق الصرف¹¹، ويكون سعر الصرف معوماً بحرية وخاضعا تماما لقوى العرض والطلب، مما جعل تطبيقه يقدم محاسن وأفضليات وحلول كثيرة لمشاكل النظام الضمني السابق بربط سعر الصرف بالواقع الاقتصادي (كنتيجة لتعويم العملات)، ومن ثم وضع حدا نهائيا لكل من انحرافات سياسات الصرف اتجاه عملاتها (دعمها بصيغة تنافسية السعر عن طريق التخفيض) ومن هجمات المضاربة، الأمر الذي جعل البنوك غير مجبرة للتدخل من أجل الدفاع عن أسعار الصرف، وغير مضطرة للاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرفها التوازني¹².

ولكن الواقع العملي لهذا النظام وضع أهم مساوئه والمتمثلة في عدم القدرة على استقرار أسعار الصرف، حيث أن سعر الدولار مقابل الفرنك الفرنسي في سنة 1998 كان (F6.00=\$1) بينما كان يقارب ذلك سنة 1975 (FF5.50=\$1) و (FF10.61=\$1) في جانفي 1985، مما شكل خطرا كبيرا بالنسبة للمؤسسات التي أصبحت مضطرة إلى اللجوء إلى التغطية¹³، فكان لهذا التزايد الواضح في تطاير أسعار الصرف آثاره على الدول التي لم تتقبله بسهولة، لأنه كان يهدد المبادلات الخارجية بين الدول وتوازنها الداخلية، لهذا وصلت البنوك المركزية التدخل في سوق الصرف بغية تعديل أسعار عملاتها وتقريبها من مستوياتها المستحبة، من خلال ما يعرف بالتعويم المدار أو الموجه، حيث تقوم السلطات النقدية بإنشاء صندوق يسمى بمال موازنة الصرف قصد حماية عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة، والتي تسببها المضاربة غير الموازنة من خلال تدخل البنك المركزي¹⁴، وهو بخلاف التعويم غير النقي (القدر) في حالة قيام السلطات النقدية بالتدخل بهدف تغيير شكل أو مسار العرض والطلب، التي من شأنها أن تؤثر على مسار أسعار الصرف التوازنية من خلال آليات وميكانيزمات معينة دون التعرض لمال موازنة الصرف¹⁵.

ولقد كان الحوار والنقاش في الثمانينات متمركزا حول الاختلالات الخطيرة في الميزان الجاري لمختلف الاقتصاديات المتطورة، نتيجة عدم التناسق العميق فيما يخض السياسة النقدية للوم.أ وأوروبا واليابان، وكذا ظهور نظام التعويم بصفة غير متحكم فيها، وهي الحالة التي شهدها الدولار عندما تحسنت قيمته خلال الفترة 1980-1985 مما زاد من هوة الفوارق¹⁶. لذلك يعتقد الكثير مثل Rivil,2000 و Fisher,2001، و Benassy-Quéré et Coenré,2002 أنه من أجل تحقيق هدف الانفتاح الأمثل على الأسواق الدولية وتصحيح الاختلالات القائمة، فإن نظام سعر الصرف الأمثل المتبع يجب أن يكون معوما، حيث كلما كان الانفتاح على العالم الخارجي أكبر، كلما كان التعويم للأخطار أكثر وكلما زادت حتمية نهج نظام سعر صرف معوم لتسهيل عملية إعادة التنظيم¹⁷. كما أن Bailliu و Murray، 2003 يعتقدان أنه في عالم تكون فيه حركة رؤوس الأموال لا تخضع لقيود تتميز بسرعة دوران، فإن نظام التعويم يكون الحل بحارة هذه الحركة¹⁸.

يمكن تقييم نظام التعويم في النقاط التالية¹⁹:

- إن قيم العملات وأسعار صرفها أمام بعضها البعض قائمة على أسس هششة بسبب قابليتها للمضاربة والتحكم من قبل دول معينة.
- إن نظام التعويم حقق نجاحا على الصعيد العالمي من حيث أنه استطاع أن يكون نظاما عالميا طوال تلك الفترة بدون أن يفرز مشاكل أو نتائج سيئة تلحق الضرر بصورة رئيسية في نظام النقد الدولي، مما يمكن القول أنه حقق استقرارا نسبيا.
- المشكلة التي واجهها نظام التعويم هو قيام كثير من حكومات العالم المتقدم بالتدخل في الأسواق العالمية للحفاظ على أسعار صرف معينة ومنعها من الانحرافات الكبيرة.
- قيام الاتحاد الأوروبي ودخول عدد كبير من أعضائه في اتفاقية "ماستريخت" للاتحاد الأوروبي (اليورو) قد حد بشكل كبير من عمليات المضاربة في كثير من العملات المشكلة لليورو، مثل المارك الألماني والفرنك الفرنسي... إلخ
- وأخيرا المشكل الحقيقي والعويص للوضع النقدي الدولي يتمثل في حقيقة التطاير لأسعار الصرف والانتكاسات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول العظمى، فطالما ظلت الاقتصاديات الرئيسية في العالم في حالة استقرار نسبي فإن نظام التعويم سيظل قادرا على الصمود وقد ينهار إذا ما تعرضت تلك الاقتصاديات إلى مشاكل معقدة وعسيرة، وهو السبب وراء زوال الأنظمة النقدية السابقة.

III. نظام سعر صرف وسيط (regime de change intermédiaire): وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب وانخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني²⁰

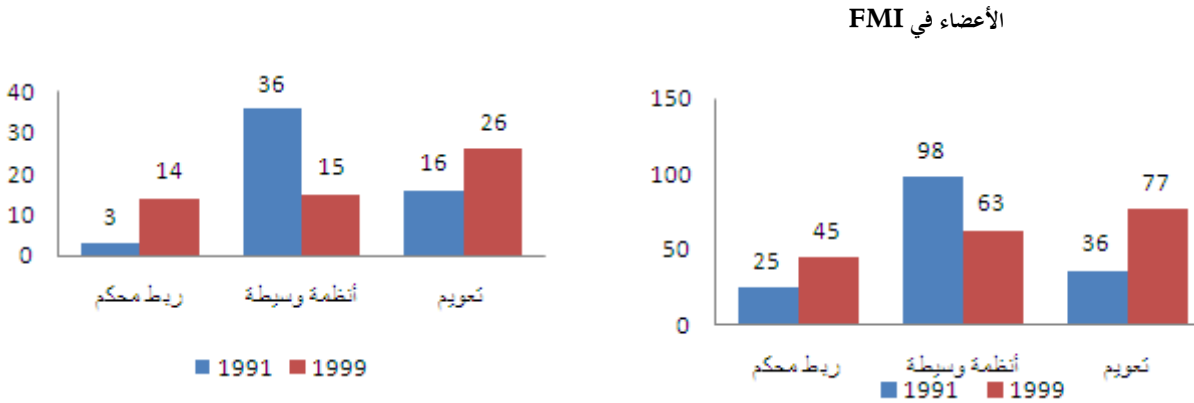
وحيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشياً مع مستوى احتياطياتها من العملة الصعبة وعلى أساس وضعيات ميزان مدفوعاتها، لأن "Stanley Fisher" يعتبر أن هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الاستقرار رغم الأزمات، ولكن بطبيعة السياسات غير المترابطة في إدارتها، وذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية²¹.

تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بتحديد الفارق بين عملتها والعملة المرجعية (ذهب أو عملة ذات قبول عام أو سلة عملات) والإعلان به للمؤسسات الدولية، وبتعهد البلد بأن يكون سعر صرفه الفعلي متماشياً مع ما تم التصريح به وفق حدود مجال معين يتفق عليه، حيث إذا خرج سعر الصرف للعملة الأجنبية عن ذلك المجال تجد السلطات النقدية نفسها مجبرة على منع ذلك من خلال تدخلات مباشرة (عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية لإعادة التوازن)، أو بطرق غير مباشرة (بتعديل معدلات الفائدة للتأثير على اتجاه وحركة رؤوس الأموال)، أو اتخاذ إجراءات من شأنها تعديل المبادلات الخارجية، فإذا لم يستطع البنك المركزي التدخل أو امتنع إطلاقاً الدفاع عن مسار عملته، فإن ما ينتج عنه هو تعديل الفارق الأساسي (تحسن أو تخفيض)²².

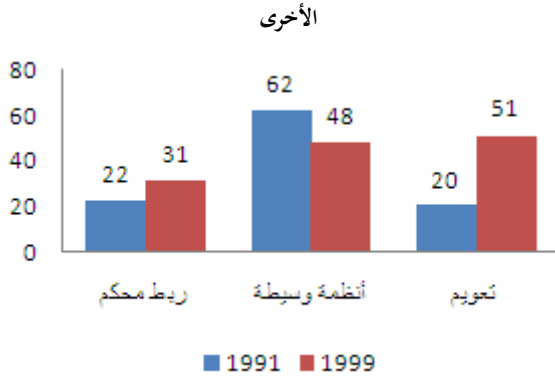
إن هذا النظام يسمح للبنك المركزي بتسيير عرض النقود المحلية بطريقة تسمح باستقرار قيمة أسعار الصرف المحلية والتماشي مع أهدافه الاقتصادية الكلية، إذ أنه يستعمل أحسن ما في النظامين لسابقين²³، وقد طبق من طرف الدول المتقدمة منذ سنة 1945 حتى متوسط الستينيات كثمرة لاتفاقيات Bretton Woods, 1944، إذ كان يجب على الدول الإذلاء لـ FMI بنسبة الفارق في تحديد عملتها إما بالذهب أو الدولار، وحيث كان هذا الأخير مقدراً بـ 35 دولار = 1 أوقية، وتثبيت سعر الصرف في مجال $\pm 1,5\%$ ، وهذه التجربة التي دامت قرابة 20 سنة كانت بسبب محاسنه، غير أن مخاطره تمثلت في:

- تأخير تعديلات سعر الصرف بالنسبة للأساسيات مما ضاعف من مشاكل التنافسية/السعر، حيث كانت تعاني المؤسسات المتواجدة في المناطق التضخمية، إضافة إلى عدم التوازن في الميزان الخارجي لهذه الدول.
- المضاربة كانت تأخذ أشكالاً واسعة مما كان يزيد من عدم استقرار الأسعار، حيث أن أخطار المضاربين كانت محسوبة نوعاً ما مع قناعة تدخل السلطات النقدية لإعادة التوازن، فكان ينتج عن ذلك تناظر معلوماتي، لأن المضاربين كانوا يعرفون بأن البنوك المركزية ستدافع عن أسعار صرفها.

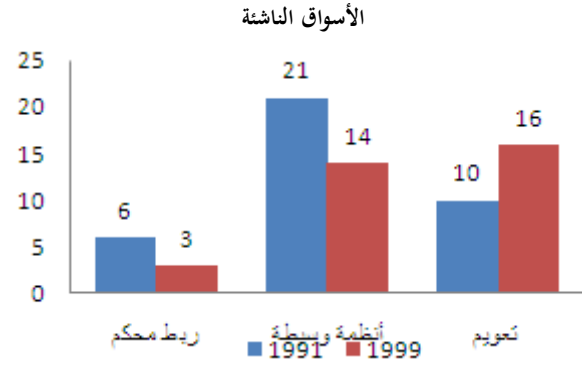
الشكل (1): أنظمة أسعار الصرف (1991 - 1999) بالنسبة لكل الدول



الشكل (4): أنظمة أسعار الصرف (1991-1999) بالنسبة لباقي الدول



الشكل (3): أنظمة أسعار الصرف (1991-1999) بالنسبة للدول ذات



ثانيا. مختلف تصنيفات أنظمة سعر الصرف: توضح الإحصائيات المبينة في الأشكال (1 و2 و3 و4) لصندوق النقد الدولي أنظمة أسعار الصرف المتبعة من طرف جميع الدول، إضافة إلى إظهار توجهات هذه الدول في اختيار الأنظمة الملائمة لاقتصادياتها وذلك لسنتي 1991 و 1999²⁴، حيث يتضح أن فئة الدول التي تبني نظام صرف وسيط تتراجع لفائدة أنظمة تعويم أو ربط محكم، وهذا ما يوضح هشاشة هذا النظام في مواجهة الأزمات، علما أن تلك الفترة شهدت العديد من الأزمات (المكسيك، البرازيل، جنوب شرق آسيا). وحسب "Rogoff, 2004" فإن أنظمة سعر الصرف الوسيطة تتراجع حسب تصنيفات Jure وتذهب نحو التعويم أو ربط محكم، لكن تصنيفات facto توضح استمرار وجود هذه الأنظمة رغم أن نسبها في تراجع حسب دراسات قام بها Ragoff و Rein Hart في سنة 2002²⁵.

وأما حسب تصنيف Levy Yeyati و Struzenneger، 2005 فإن أنظمة سعر الصرف الوسيطة تتراجع لتحل محلها أنظمة التعويم والربط المحكم في كل من الدول المتطورة والناشئة، وأما فيما يخص الدول المتخلفة وبسبب ضعف أدواتها المالية أو عدم دخولها لأسواق رأس المال فإن ذلك يجعلها في حتمية اتباع نظام ركن لتجنب هجمات المضاربة²⁶. والجدولين (1) و(2) يوضحان نسب تبني أنظمة أسعار الصرف:

الجدول (1) نسب تطور تبني أنظمة سعر الصرف خلال السنوات (1991-2001) لكل دول العالم

السنة	2002	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الأنظمة بالنسبة للدول
نظام ربط محكم	25.8	24.7	24.7	18.3	18.3	16.2	16.2	16.2	15.9	19.4	16.1	15.7	
أنظمة وسيطة	38.7	41.4	41.4	48.9	53.2	58.4	58.9	56.8	58.8	56.1	66.5	64.2	
نظام تعويم	35.5	33.9	33.9	32.8	28.5	25.4	24.9	27.0	25.3	24.4	17.4	15.1	

Source : Gharbi. H, Op cit.

الجدول (2) نسب تطور تبني أنظمة سعر الصرف خلال السنوات (1990-1999) للدول الناشئة

السنة	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	الأنظمة بالنسبة للدول
نظام ربط محكم	12.5	12.5	12.5	9.4	9.4	9.4	9.4	9.7	10.0	6.7	
أنظمة وسيطة	40.6	53.1	56.3	78.1	61.3	68.8	75.0	64.5	66.7	76.7	
نظام تعويم	46.9	34.4	31.3	12.5	9.4	21.9	15.6	25.8	23.3	16.7	

Source : Gharbi. H, Op cit

استناداً إلى ما سبق وإلى غاية نهاية السبعينات، فإن جل الدراسات القياسية لأنظمة سعر الصرف كان يعتمد على التصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي (FMI)، وبسبب الفارق بين أنظمة سعر الصرف المعلن عنها رسمياً (JURE) والسياسات الميدانية الفعلية المتبعة من طرف البنوك المركزية، فقد تم تحديد أنظمة ما يعرف بـ (Facto) من خلال التحليل الإحصائي لتصرفات سياسات أسعار الصرف، حيث أن أنظمة التعويم كان يجب أن يظهر عليها تطاير لأسعار الصرف مع تطاير صغير لحجم مخزون الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة وأسعار صرف ضمنية تابعة لأنظمة الصرف المدارة، وعليه ظهرت عدة تصنيفات لأنظمة "Facto" أهمها: Levey-yeyati et Struzeneger, 2000* و Roggoff و Reinhart, 2002** وقد قام صندوق (FMI) بتعديل تصنيفه لأنظمة أسعار الصرف لسنة 1998 لتحديد والتمييز بين مختلف أنواع الربط مع أخذه بعين الاعتبار أنظمة سعر الصرف "Facto"***.

ثالثاً- الإطار الزمني والمكاني للدراسة

إن المعطيات المستعملة في هذه الاختبارات تتمثل في المؤشر العام للاستهلاك، الكتلة النقدية (المتثلة في كمية النقود العينية المتداولة وأشباه النقود)، الناتج المحلي الخام، سعر الصرف الاسمي، الواردات بالنسبة للدول من سلع وخدمات، الصادرات بالنسبة للدول من سلع وخدمات، وهي مستقاة من مرصد صندوق النقد الدولي للإحصائيات (IFS)، وهي تعبر عن بيانات سنوية عن الفترة الممتدة ما بين (1970-2007) لعينة تضم 266 مشاهدة بالنسبة لمجموعتين من الدول من خلال نظام سعر الصرف المتبع من طرفها، وحيث تُطبق الدراسة على كل مجموعة على حدى، ثم بعد ذلك مقارنة النتائج الاقتصادية الكلية لتحديد النظام الأمثل، وذلك كما يلي:

- المجموعة الأولى الدول المتبينة لنظام صرف ثابت حسب تصنيف "Roggoff, 2004 و Reinhart" والتي تضم كل من مصر المملكة العربية السعودية والكويت، ويقدر حجم العينة فيها بـ 114 مشاهدة وهو أكبر كذلك من الحد الأدنى المطلوب للاختبارات؛
- المجموعة الثانية وهي المعبرة عن الدول المتبينة لأنظمة صرف وسيطة دائماً حسب نفس التصنيف والتي تضم كل من الجزائر، تونس المغرب وليبيا، ويقدر حجم العينة فيها 152 مشاهدة وهو أكبر من الحد الأدنى المطلوب لهذه الاختبارات.

تمثلت المتغيرات المدروسة فيما يلي:

CPI: المؤشر العام للاستهلاك.

M₂: الكتلة النقدية (المتثلة في كمية النقود العينية المتداولة وأشباه النقود كذلك).

GDP: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

EXT: سعر الصرف الاسمي.

IMPT: الواردات بالنسبة للدول من سلع وخدمات.

EXPT: الصادرات بالنسبة للدول من سلع وخدمات.

حيث نحصل على معادلة النمو التالي:

$$\pi_{it} = \delta_0 + \delta_1 CPI_{it} + \delta_2 ERT_{it} + \delta_3 M_{2it} + \delta_4 IMPT_{it} + \delta_5 EXPT_{it} + \varepsilon_{it}$$

وحيث تعبر:

i : عدد الدول.

t : الفترة الزمنية.

ε : قيمة الخطأ العشوائي.

I. الدراسة التطبيقية: لقد اعتمد اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة على اختبار العلاقات السببية، وتقسيم التباين، ودوال الاستجابة، والتي تركز على نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، غير أن تحديد شكل المتغيرات الاقتصادية المدرجة فيه، يأخذ أحد التوجهين التاليين:

- توجه يقوده "Sims,1980" والذي يشير إلى أن مفاضلة السلاسل الزمنية غير المستقرة يفقدها بعض المعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، لذلك يجب استخدام سلاسل زمنية في المستويات حتى ولو كانت غير مستقرة.
- توجه يقوده "Kim وMadalla,1998" اللذان يركزان على كفاءة النموذج أكثر من المعلومات التي يحتويها. لذلك وتفاديا للانحدار الزائف، يركزان على اختبارات الإستقرارية، واختبارات التكامل المتزامن، حيث السلاسل الزمنية المستقرة تستعمل في مستوياتها، أما السلاسل الزمنية الغير مستقرة والتي لا تربط بينها علاقات تكامل متزامن فإنها تستعمل في تفاضلاتها المستقرة، في حين السلاسل الزمنية الغير مستقرة والتي تربط بينها علاقة تكامل متزامن فإنها تستعمل في المستويات ويضاف إليها حد لتصحيح الأخطاء.

II. اختبارات الجذور الأحادية: الهدف منها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ذلك أن مفاهيم الارتباط والتطير لا يكون لها معنى إلا في حالة السلاسل الزمنية المستقرة، وحيث أن المعطيات المستعملة في الدراسة هي عبارة عن معطيات مدججة، لذلك يتوجب استخدام اختبارات تتلائم مع مثل هذه المعطيات فيما يخص اختبارات الاستقرارية، مثل اختبار "IPS" (Im, Pesaran, Shin 2003) والذي يأخذ بعين الاعتبار تعدد المتغيرات في النموذج "VAR" وبالتالي يصحح المشاكل المحتملة للارتباط بين المتغيرات والارتباط الذاتي للأخطاء حيث أن هذا الاختبار يسمح للمعاملات بالتغير في نفس المجموعة. والجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار "IPS":

الجدول (3) نتائج اختبار (IPS)

	الدول ذات الأنظمة الثابتة			الدول ذات الأنظمة الوسيطة		
	المستويات	التفاضل الأول	التفاضل الثاني	المستويات	التفاضل الأول	التفاضل الثاني
CPI	0,1143*	0,0111		0,6743*	0,2319*	0
GDP	1,0000*	0,4415*	0	1,0000*	0,8481*	0
EXT	0,1019*	0,0004		0,1206*	0	
M2	1,0000*	1,0000*	0,0002	1,0000*	1	0
IMPT	1,0000*	0,3941*	0	1,0000*	0,1971*	0
EXPT	1,0000*	0,0253		1,0000*	0,1438	0

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews6)

* تدل على قبول الفرضية العدمية

- القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة قصد التأكد من استقراريتها أو عدمها (في حالة قبول الفرضية العدمية وهذا ما قد يعني وجود جذور أحادية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية)، يستعمل الجذر الأحادي لكل متغيرة على حدى باستعمال معيار Im, Pesaran, Shin بالنسبة لكل المتغيرات الاقتصادية لكل مجموعة حسب نظام الصرف المتبني على حدى، باستعمال معطيات

Panel، حيث تم الحصول على 3Cross-section لكل متغير اقتصادي فيما يخص الدول المتبنية لنظام ثابت، و 4Cross-section لكل متغير اقتصادي لكل الدول المتبنية لنظام وسيط.

1.II. تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للدول الخاضعة لأنظمة صرف ثابتة

أظهرت النتائج أن المتغيرات (CPI) و (EXPT) و (EXT) غير مستقرة وبعد إجراء المتغيرات عند الفترات من الدرجة الأولى (1st différence) أصبحت السلاسل مستقرة أي (I(1) بينما أثبتت الاختبارات أن كل من (GDP) و (IMPT) و (M2) أصبحت مستقرة إلا بعد إجراء الاختبار على الفرق من الدرجة الثانية (2nd différence) أي أنها مستقرة (I(2) وبالتالي يصبح:

. السلسلة CPI مستقرة (I(1) .

.السلسلة EXPT مستقرة (I(1).

.السلسلة EXT مستقرة (I(1).

.السلسلة GDP مستقرة (I(2)

.السلسلة IMPT مستقرة (I(2)

.السلسلة M2 مستقرة (I(2)

2.II. تطبيق اختبارات الجذور الأحادية على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للدول ذات أنظمة صرف وسيطة

أظهرت النتائج أن المتغير EXT غير مستقرة وبعد إجراء اختبارات عند الفروقات من الدرجة الأولى (1st différence) أصبحت السلسلة مستقرة أي (I(1)، بينما أثبتت اختبارات أن كل من GDP, CPI, M2, EXPT, IMPT أصبحت مستقرة إلا بعد إجراء الفروقات من الدرجة الثانية (2nd différence) أي أنها مستقرة (I(2) وبالتالي يصبح:

. السلسلة CPI مستقرة (I(2) .

.السلسلة EXPT مستقرة (I(2).

.السلسلة EXT مستقرة (I(1).

.السلسلة GDP مستقرة (I(2)

.السلسلة IMPT مستقرة (I(2)

.السلسلة M2 مستقرة (I(2)

III. اختبار التكامل المتزامن: بعد القيام باختبارات ADF على كل من المجموعتين من الأنظمة الثابتة والوسيط تم اختبار جديد على إمكانية تحديد العلاقة على المدى الطويل من خلال اختبار Pedroni للتكامل المتزامن وهو امتداد لاختبار Engle, 1987 وGranger لحالة المعطيات المدججة. والجدول (4) يلخص نتائج اختبار "Perdoni":

الجدول (4): نتائج اختبار "Pedroni"

الفرضية العدمية = عدم وجود تكامل متزامن		
Prob	الدول ذات الأنظمة الثابتة	الدول ذات الأنظمة الوسيطة
Panel ADF statistique	0,3871 0,71	0,9839

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews6)

حسب اختبار Pedroni، ليس هناك علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات، وهذا في كلتا الأنظمة الثابتة والوسيط، مما يعني عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين معدلات النمو ونوع النظام المتبع، مما يتطلب القيام بدراسات واختبارات أخرى لتحديد العلاقة بين المتغيرات الكلية واتجاهها، ومدى العلاقة بين النمو ونظام الصرف المتبع على المدى القصير من خلال تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR.

IV. تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

لا يمكن الاكتفاء بتثبيت تباين السلاسل المدروسة وعدم إزالة مركبة الاتجاه العام للسلاسل، الأمر الذي قد يؤدي إلى التنبؤ بانحدار زائف حتى إذا كان معامل التحديد (R^2) للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم (t) المحسوبة كبيرة، فإننا سنحصل بذلك على اقتران أو ارتباط وليس على العلاقة السببية المرغوب فيها لإظهار توجه التأثير بين المتغيرات أو عدمه. ومن بين المؤشرات التي تسمح بتحديد الشك حول الانحدار المقدر مع التنبيه إلى إمكانية وجود انحدر زائف هو أن يكون معامل التحديد (R^2) أكبر من إحصائية (Durbin-Watson) ($R^2 > D-W$) الإحصائية.

1.IV. تقدير نموذج VAR بالنسبة للأنظمة الثابتة: عند تقدير معالم هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام برنامج Eviews 6) مع الاعتماد على معيار (Schawaz) و (Akaike) تم التوصل إلى الصيغة النهائية لتقدير معادلة الناتج الداخلي الخام الفردي، وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & 165,244 + 117,932 (\text{CPI})_{(-1)} - 63,271 (\text{CPI})_{(-2)} - 0,386 (\text{EXPT})_{(-1)} \\ & (129,231) \quad (115,694) \quad (0,191) \\ & - 0,940 (\text{EXPT})_{(-2)} + 2183,524 (\text{EXT})_{(-1)} + 2347,850 (\text{EXT})_{(-2)} + 0,185 (\text{GDP})_{(-1)} \\ & (0,205) \quad (2274,19) \quad (2251,46) \quad (0,115) \\ & -0,058 (\text{GDP})_{(-2)} - 0,080 (\text{IMPT})_{(-1)} + 1,892 (\text{IMPT})_{(-2)} + 0,905 (\text{M2})_{(-1)} + 0,004 (\text{M2})_{(-2)} \\ & (0,130) \quad (0,212) \quad (0,199) \quad (0,094) \quad (0,158) \end{aligned}$$

$$R^2 = 0,97 \quad F \text{ Statistic} = 244,9391$$

يمكن القول نظريا أن المعادلة مقبولة لكون الناتج المحلي الخام مشروح بصفة جيدة، وذلك باعتبار عموم المشاهدات مشروحة عن طريق المتغيرات المدروسة، وباعتبار أن $R^2 = 0.97$ يمكن قبول الشكل العام للمعادلة المقترحة، واعتبارها تفسر بصفة جيدة تأثير الناتج المحلي الإجمالي بمرونة قدرت بـ 0,185، أي أنه بالنسبة لمجموعة الأنظمة الثابتة للعينة كلما تغير الناتج المحلي الخام للسنة السابقة بوحدة واحدة يتغير بالزيادة الناتج المحلي الإجمالي الفردي بـ 0,185، ونفس الشيء بالنسبة لكل المتغيرات، حيث يمكن كتابة جميع معادلات المتغيرات الكلية باتباع الطريقة السابقة.

2.IV. تقدير نموذج VAR بالنسبة للأنظمة الوسيطة: باستعمال نفس الطريقة الخاصة بالأنظمة الثابتة، أي طريقة المربعات الصغرى في تقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي مع الاعتماد على معيار (Schawaz) و (Akaike)، تم التوصل إلى الصيغة النهائية لتقدير معادلة الناتج المحلي الإجمالي الفردي، وذلك كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & 128,3964 - 47,585 (\text{CPI})_{(-1)} + 70,714 (\text{CPI})_{(-2)} + 0,027 (\text{EXPT})_{(-1)} \\ & (118,69) \quad (49,093) \quad (48,210) \quad (0,042) \end{aligned}$$

$$+0,045 (EXPT)_{(-2)} + 502,530 (EXT)_{(-1)} - 3221,678 (EXT)_{(-2)} - 0,615 (GDP)_{(-1)}$$

$$(0,040) \quad (813,173) \quad (813,173) \quad (0,089)$$

$$-0,566 (GDP)_{(-2)} - 0,021 (IMPT)_{(-1)} - 0,039 (IMPT)_{(-2)} + 0,006 (M2)_{(-1)} - 0,011 (M2)_{(-2)}$$

$$(0,112) \quad (0,034) \quad (0,038) \quad (0,033) \quad (0,033)$$

$$R^2 = 0,40 \quad F \text{ Statistic} = 6,887$$

يمكن القول نظرياً أن المعادلة مقبولة لكون الناتج المحلي الخام مشروح بصفة جيدة وذلك باعتبار عموم المشاهدات مشروحة عن طريق المتغيرات المدروسة، وباعتبار أن $R^2=0.40$ ، يمكن قبول الشكل العام للمعادلة المقترحة، واعتبارها تفسر بصفة جيدة تأثير الناتج المحلي الإجمالي، بمرونة قدرت بـ (-0.61)، أي أنه بالنسبة لمجموعة الأنظمة الوسيطة للعينة كلما تغير الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة بوحدة واحدة يتغير بالانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفردي، أي بـ (-0.61).

وعليه، وانطلاقاً من اختبارات الاستقرار والتكامل المتزامن، فإن المتغيرات المستعملة في النموذج VAR لكل من المجموعتين هي كالتالي:

- بالنسبة للأنظمة الوسيطة: المتغيرات هي $D(M2,2), D(IMPT,2), D(GDP,2), D(EXT), D(EXPT,2), D(CPI,2)$.

- بالنسبة للأنظمة الثابتة: المتغيرات هي $D(M2,2), D(IMPT,2), D(GDP,2), D(EXT), D(EXPT), D(CPI)$.

V. اختبار اتجاه العلاقات السببية بالنسبة للأنظمة الثابتة والوسيط في هذه المرحلة يتم اختبار اتجاه العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستعمال طريقة "Granger"، حيث يتضح أنه لا يوجد علاقة سببية بين أسعار الصرف وحجم الناتج المحلي الإجمالي الفردي في كلتا الاتجاهين، إلا أنه توجد علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، والتي تمثل مزايا هذين النظامين. والجدول رقم (5) يوضح نتائج اختبارات السببية لكلا النظامين:

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقات السببية بالنسبة للأنظمة الثابتة والوسيط

الانظمة الوسيطة	الانظمة الثابتة	
0.4987	0.5776	EXT لا تسبب EXPT
0.9478	0.1143	EXPT لا تسبب EXT
0.9528	0.2327	EXT لا تسبب IMPT
0.9653	0.3786	IMPT لا تسبب EXT
0.7563	0.5171	EXT لا تسبب GDP
0.7877	0.4318	GDP لا تسبب EXT
0.9253	0.9979	EXT لا تسبب CPI
0.1596	0.1135	CPI لا تسبب EXT
0.8740	0.2594	CPI لا تسبب M2
0.4498	0.0020	M2 لا تسبب CPI

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews6)

VI. اختبارات تفكيك المتغيرات ودوال الاستجابة الفورية: على الرغم من كل المتغيرات السابقة في تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية إلا أنها لا تستطيع بقدر كاف تعقب تأثير كل عامل اقتصادي على حدى، لذا يتطلب الأمر إجراء اختباري تقسيم التباين ودوال الاستجابة الفورية.

1. VI. اختبار تحليل التباين (Variance Decomposition): يتم تطبيق هذا الاختبار على كلا النظامين:

(أ) بالنسبة للأنظمة الثابتة: إن أكبر مكون للنمو الاقتصادي في المدى القصير هو الصادرات (58,558%)، ثم يليه النمو نفسه (39,31%)، بينما تنخفض نسبة الصادرات في المدى البعيد لتصل نسبتها إلى 37,21%، بينما تبقى نسبة النمو تمثل الحجم نفسه تقريبا على المدى البعيد لما كانت عليه في المدى القصير بحوالي 40,98%، ثم ارتفاعها في السنة الثانية والثالثة لتتراجع بعد ذلك وتبقى على مستويات متذبذبة لكن في حوالي 40%. كما أن نسبة الواردات ترتفع نوعا ما ابتداء من الفترة الثانية لكن بنسبة صغيرة حوالي 40% لتستقر في المدى البعيد حوالي 9% كذلك M2 تستقر على المدى البعيد حوالي 12%. ومنه يمكن القول أن كل الصادرات والنمو في حد ذاته يفسران النمو على المدى البعيد بنسبة كبيرة، ثم يليها بنسب متواضعة (M2) والواردات، أما بالنسبة لسعر الصرف ومستوى التضخم فلا يفسران النمو الاقتصادي على المدى البعيد والقصير إلا بنسب ضعيفة جدا (insignifiante)، وبالتالي ضعف التفسير لكل من معدل سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم يستمر على المدى القصير والبعيد مقارنة بالعوامل الاقتصادية الأخرى، حيث يتضح أن الصادرات بدورها تفسر على المدى البعيد بمعدل كبير بنفسها، ثم يليها معدلات النمو ومعدلات التضخم لتستقر عند حوالي 16% على المدى البعيد.

(ب) بالنسبة للأنظمة الوسيطة: إن أكبر مكون للنمو الاقتصادي في المدى القصير هو النمو نفسه، حيث يمثل حوالي نسبة 83%، بينما تمثل الصادرات ثاني مفسر بنسبة 13,59%، في حين يمثل سعر الصرف في المدى القصير حوالي نسبة 4%، مما يدل على أن أهمية التنبؤات بالنمو التي تأخذ تأثير النمو في الفترات السابقة في الاعتبار للتأثير في مستويات النمو في الفترة الحالية، لكن على المدى البعيد لكل من سعر الصرف الإسمي ونسبة الصادرات في حوالي نسبة 11,5% و 10,5% على التوالي. ومنه يمكن القول على خلاف الأنظمة الثابتة محل الدراسة على أن سعر الصرف الإسمي يمثل نسبة تفسير أكبر من تلك الموجودة في سابقها، أما بالنسبة للعوامل الأخرى فتبقى مستويات ومعدلات تفسيرها ضعيفة على تفاوت قيمها، بينما تفسر الصادرات بحد بعيد في الصادرات نفسها والواردات بدرجة صغيرة حوالي 14%، بينما يفسر سعر الصرف بنفسه على المدى البعيد والقصير ونسبة صغيرة كذلك لمعدلات التضخم. والجدول رقم (6) يوضح نتائج تقسيم التباين في كلا النظامين:

الجدول (6): نتائج تقسيم التباين في كلا النظامين

	M2		IMPT		GDP		EXT		EXPT		CPI	
	وسيط	ثابت	وسيط	ثابت	وسيط	ثابت	وسيط	ثابت	وسيط	ثابت	وسيط	ثابت
CPI	1,55	5,89	1,14	1,4	0,05	15,83	0,81	1,22	1,11	24,3	95,32	51,34
EXPT	3,26	11,55	13,04	2,66	1	30,26	1,52	2,1	80,34	53,25	0,8	0,15
EXT	3,73	0,38	0,88	0,48	1,16	0,76	83,39	96,18	0,44	0,63	10,38	1,55
GDP	0,85	12,47	1,46	8,47	74,47	42,96	11,5	1,37	10,35	34,11	1,35	0,59
IMPT	22,76	17,45	49,63	16,4	1,71	36,36	0,75	1,53	23,81	27,75	1,31	0,47
M2	78,99	18,14	18,89	7,85	0,54	39,21	0,01	1,94	1,51	32,37	0,04	0,45

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 6)

إن الصادرات هي التي تفسر التغير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالدخل الوطني والأسعار، في حين أن سعر الصرف لا يفسر إلا جزءاً ضئيلاً جداً من المتغيرات في كلا النظامين.

2.VI. اختبار دوال الاستجابة الفورية (Impulse Response Function): من ناحية أخرى، يتم استخدام دالة الاستجابة الفورية (IRF) لقياس تأثير الصدمات خلال فترات زمنية محددة، ما يمكن من معرفة ردة فعل النمو الاقتصادي للصدمات التي تحددها العوامل الاقتصادية الأخرى المحددة في معادلة النمو من خلال تلك الدالة.

(أ) **بالنسبة للأنظمة الثابتة:** توضح الأشكال في الملحق الخاص باستجابة الصدمات بالنسبة للأنظمة الثابتة حجم تأثير تلك الصدمات عند ظهورها خلال 10 سنوات بانحراف معياري واحد للمتغيرات الاقتصادية المفسرة في نموذج النمو، والتي تظهر النتائج التالية:

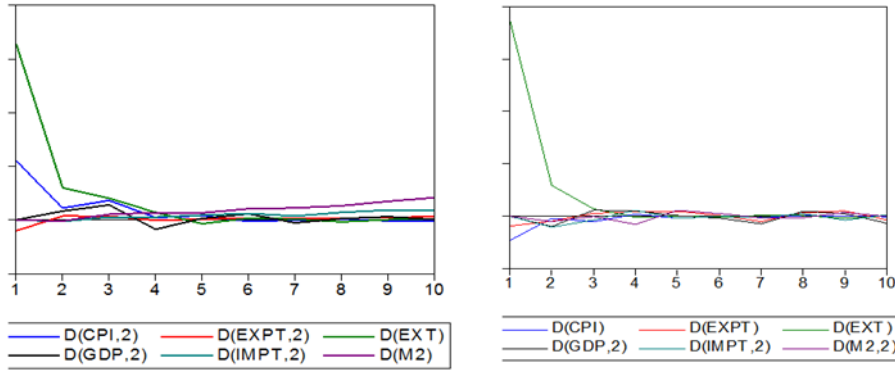
- التأثيرات الأولية لصدمات العوامل الاقتصادية (معدل التضخم عرض النقود، سعر الصرف الاسمي، الصادرات والواردات) على النمو كلها سلبية في المدى القصير وتحديدًا لغاية الفترة الثالثة، وذلك يعني أن تأثير صدمات تلك العوامل يؤدي إلى انخفاض مستويات النمو خلال تلك الفترة وبنسب مختلفة حسب كل عامل.
- يميل معدل التضخم بعد ذلك إلى التأثير السلبي، حيث يتواصل على منواله ولكن بنسب مختلفة وذلك حتى نهاية الفترة.
- يتحول تأثير معدل الصادرات في التصاعد بعد الفترة الثالثة إلى غاية الفترة السادسة ولكن دائماً النسبة تبقى سالبة، ثم يتراجع مع نهاية الفترة السادسة حتى الفترة السابعة ثم يتصاعد بعد ذلك ليصل إلى الفترة الثامنة لكن دائماً بنسب سالبة، ثم يزيد من تأثيره السلبي بعد ذلك حتى نهاية الفترة.
- يتحول تأثير سعر الصرف الاسمي بعد الفترة الثانية للصعود نوعاً ما حتى يتلاشى حدوث الصدمات المؤثرة في النمو عبر مرور الزمن.
- بعد الفترة الثانية يتصاعد معدل الواردات حتى يصل نسبة إيجابية خلال الفترة المستمرة بين الفترة الرابعة والسادسة، لكن بعد ذلك يأخذ نسبا سلبية إلى غاية الفترة الثامنة، ثم بعد ذلك في فترة موجبة إلى غاية نهاية الفترة.
- يميل معدل كميات عرض النقود إلى الارتفاع بعد الفترة الثانية لبلوغ الذروة خلال الفترة الرابعة ثم بعد ذلك يتراجع بنسب تصبح سلبية بعد الفترة الخامسة، ويواصل على ذلك لغاية الفترة السابعة ليقفز بعدها لنسب موجبة لكن لفترة قصيرة ليأخذ قيما سلبية حتى نهاية الفترة.

(ب) **بالنسبة للأنظمة الوسيطة:** يمكن تلخيص النتائج الخاصة بما كما يلي:

- هناك تأثير قليل بالنسبة لحدوث الأزمات إذا ما قورنت بالأنظمة الثابتة، حيث تكون قيم الاستجابة ضعيفة وتكاد تكون معدومة لكل من معدلات التضخم، الصادرات، أسعار الصرف والكتلة النقدية عبر الفترات الزمنية، حيث يكون الاتجاه فيها نحو تلاشي حدوث الصدمات المؤثرة في النمو، ولكن تبقى هذه الاستجابة للصدمات تقريبا ماثلة لما هي عليه في الأنظمة الثابتة من حيث الدلالة وإن كان ذلك بنسب متفاوتة قليلاً.
- أما فيما يخص الواردات فيميل نحو الارتفاع لكن دائماً بقيم ضعيفة (تأثير إيجابي ضعيف حتى الفترة الثالثة) ثم سرعان ما يتلاشى حدوث الصدمات المؤثرة في النمو.
- أما فيما يخص الكتلة النقدية تكاد تكون معدومة إلا أنه يلاحظ ارتفاع طفيف مع نهاية الفترة وذلك ابتداءً من الفترة الثامنة.

والشكل رقم (5) يوضح دوال الاستجابة لكلا النظامين:

الشكل (5): دوال الاستجابة للأنظمة الثابتة والوسيط



دوال الإستجابة الخاصة بالأنظمة الوسيطة

دوال الإستجابة الخاصة بالأنظمة الثابتة

خلاصة:

توضح من خلال الدراسة الإحصائية أن التباين في الأنظمة الوسيطة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كان أقل مما هو عليه في الأنظمة الثابتة، لتميز تلك المتغيرات في الأنظمة الوسيطة بالاستقرار النسبي أكثر مما هي عليه في نظيرتها بالنسبة للدول محل الدراسة. كما لوحظ أن معدلات النمو بالنسبة للمجموعتين تكون نوعاً ما متقاربة مع تميز الأنظمة الوسيطة بمعدلات نمو أكبر من تلك الثابتة نوعاً ما المر الذي يقود إلى استنتاج أن معدلات النمو في كلتا المجموعتين من دول MENA المختارة لا تتأثر نسبياً بالأنظمة المصرف المتبعة (بصفة ماثرة Significative)، وإن كانت معدلات التضخم فيما يخص الأنظمة الثابتة تتميز بنوع من الانخفاض عن تلك المسجلة في الأنظمة الوسيطة، وذلك باعتبار أن ظاهرة التضخم في مجموعة الأنظمة الثابتة اتضح أنها ظاهرة نقدية وذلك على غرار المجموعة الثانية، التي اتضح أنها لم تكن نقدية وذلك من خلال ملاحظة النتائج المتوصل إليها من اختبارات اتجاه العلاقات السببية وما توضحه دوال الاستجابة الفورية، حيث أن حجم الكتلة النقدية كان مسؤولاً عن ظاهرة التضخم في المجموعة الأولى ولم يكن كذلك بالنسبة للمجموعة الثانية (الوسيط).

كما توضح النتائج المحصل عليها أنه في كلتا المجموعتين كانت أسعار الصرف غير مسؤولة عن تنشيط وتفعيل قطاع الصادرات الذي كان يمثل بدوره عاملاً مهماً في زيادة النمو الاقتصادي إضافة إلى النمو الاقتصادي نفسه، وبالتالي فالصادرات لا تستجيب لتغيرات أسعار الصرف كما توضحه دوال الاستجابة الفورية للصدمات، وعليه فإنه لم يمنح لكلتا المجموعتين تلك الميزة التنافسية المستحبة، وتأثيره لم يكن ذو معنى مميز فيما يخص الانتماء لأي مجموعة.

في الأخير يمكن القول باعتبار أن المتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للمجموعتين (الثابتة والوسيط) لها تقريبا نفس معدلات النمو ونفس التباين النسبي (هو أقل في الأنظمة الوسيطة نسبياً)، وهذا معناه أن استقرار هذه المتغيرات في دول MENA لا تتأثر بطبيعة نظام سعر الصرف المتبع، إلا إذا كانت تلك الثابتة تتميز بنوع من التحكم النسبي في ظاهرة التضخم، وهذا ما أكدته اختبارات الاستجابة الفورية، حيث بينت أنه ليس هناك معنى أو دلالة إحصائية للنتائج المحصل عليها فيما يخص تأثير طبيعة نظام سعر الصرف المتبع حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

مما سبق ذكره، يمكن إجمال الاستنتاجات التالية:

- عدم وجود علاقة بين أنظمة سعر الصرف المتبعة ومعدلات النمو الاقتصادي فيما يخص مجموعة دول MENA محل الدراسة.
- تتميز أنظمة سعر الصرف الثابتة بمعدلات تضخم أقل نسبيا مما هي عليه في نظيرتها (الأنظمة وسيطة)، كما أنها تعبر عن ظاهرة نقدية فيما يخص الدول ذات الأنظمة الثابتة.
- وجود علاقة تأثير بين طبيعة نظام سعر الصرف المتبع والمتغيرات الاقتصادية الكلية على المدى القصير، بينما يختفي أثرها على هذه الكفاءات على المدى البعيد (عدم وجود علاقة على المدى البعيد).

تجدر الإشارة أنه على الرغم من اتباع الخطوات المتوالية والمنهجية خلال كل مراحل الدراسة القياسية إلا أنه يجب الاعتراف بأن النتائج المتوصل إليها أعلاه تمثل خلاصة فردية من طرف الباحثين، باعتبار توصل باحثين آخرين مسبقا إلى نتائج مخالفة لها، وهذا راجع لعدة أسباب، منها صغر حجم عينة الدراسة، و محدودية الطرق القياسية المستخدمة في البحث، والتي ربما تحتاج إلى طرق أخرى أكثر دلالة، خصوصا ما تعلق بحجم العينة واشتمالها على دول تنتمي إلى الأنظمة العائمة، وإضافة متغيرات أخرى إلى معادلة التوازن الكلي، حيث لا يكون النمو الاقتصادي مقاسا فقط بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP)، ولكن أيضا بمتغيرات ينتظر أن تكون أكثر تأثير عليه مثل العمولة، ومعدلات الفائدة، وأسعار البترول، باعتبار أن عددا من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العربية تعتمد في اقتصادياتها على ريع المحروقات، ودون إهمال متغيرات أخرى لا تقل أهمية عما سبق ذكره في تقدير درجة النمو الاقتصادي كمستوى التعليم ومعدلات النمو الديمغرافي... إلخ.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

¹ Montalien,T., «Quelle Stratégie De Change Dans Les Economies En Developpement ? » Revue Monde Et Développement, Tome 33, Année 2005, Université Orelaus, p 07

² Jura,M., « Technique Financiere Internationale», op-cit, p 117.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي"، دار الصفاء (عمان) الطبعة الأولى 2008، ص ص 46-47.

⁴ موسى سعيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

⁵ Minda,A., « La Dollarisation Integrale, Une Option Monetaire De Dernier Ressort Pour L'amerique Latine ?» Revue Monde En Développement, Tome 33, année 2005, univ. Toulouse, p 15.

⁶ Frédérique Bec, Pierre Calmc Et Autres Sous La Direction de Jean olivier Hairnult, «Analyse Macroéconomique», 2^{eme} Edition, La Découverte, Paris , 2000, p 463.

⁷ محمود يونس، "إقتصاديات دولية"، "إقتصاديات دولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 326.

⁸ مازن عبد السلام أدهم، "العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية"، الدار الأكاديمية طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ص 126.

⁹ موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سابق، ص 47.

¹⁰ El Hammas,H., Slah,S., «Choix De Régime De Change Optimal Et Croissance Economique», Cas de La Tunisie, Ixaispe Conférence , The Theorie And Practice Of Economie Policy ,Tradition And Change 15-17 June 2006-Italy ,p19.

¹¹ El Hammas,H., Slah,S., « Choix De Régime De Change Optimal Et Croissance Economique», Cas De La Tunisie, op-cit, P 03.

¹² موسى سعيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

¹³ Jura,M., «Technique Financière Internationale», op-cit, p 120.

¹⁴ مازن عبد السلام أدهم، "العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 134.

¹⁵ Dohni, L., et Hainaut,C., « les taux de change », op-cit, p 20.

¹⁶ Ruimy,M., «Economie Monétaire», op-cit, p 209.

¹⁷ El Hammas,H, op-cit, p 08.

¹⁸ نفس المصدر السابق، ص 09.

¹⁹ مازن عبد السلام أدهم، مرجع سبق ذكره، ص 143.

²⁰ موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سابق، ص 47.

²¹ Fisher,S. , «Régime De Taux De Change Le Bipolarisme est il Justifie ? » Revue Finance Et Développement -Juin 2001 Volume38-Numéro 2, p18.

²² Jura,M., op-cit, p 119.

²³ Fisher,S, op-cit, p 18.

²⁴ Fisher,S. «Finance et développement», Juin 2001, Vol. 38, n° 02 ; p 19.op-cit.

²⁵ Gharbi,H., « La Gestion Du Taux De Change Dans Les Pays Emergents, La Leçon Des Expériences Récentes», Revue De L OCDE, Octobre 2005, p 299.

²⁶ Gharbi,H., « La Gestion Du Taux De Change Dans Les Pays Emergents, La Leçon Des Expériences Récentes», Revue De L OCDE, Octobre 2005, p 299

* قاما بإعداد الدراسة على أساس قاعدة إحصائية 180 دولة بداية سنة 1974 من خلال تصنيفهم أهلاً تماماً نظام الصرف المعلن به jure واستعمالاً أدوات إحصائية محضنة (تحليل تطاير أسعار الصرف ومخزون العملة الصعبة) لتحديد ثبات نظام الصرف Facto، عيب على هذا التقسيم إهماله للجوانب الأخرى لصالح الأدوات إحصائية المحضنة.

** اقترحا تقييمهما لأنظمة أسعار الصرف Facto التي تأخذ بعين الاعتبار الأسواق الموازية لسعر الصرف. هنا أسعار الصرف المطبقة هي تلك التي تتحدد في أسواق الصرف الموازية حيث لم تستعمل الأسعار الاسمية الرسمية إلا إذا كانت موحدة، ضم التقسيم 153 دولة في مرحلة ما بين 1946-2001 عيب عليها أخذ فقط أسعار الصرف كمعيار أساسي للقياس.

*** حيث أن هذا الأخير يأخذ بالاعتبار التطاير الملاحظ لأسعار الصرف والمعلومات المتوفرة في ما يخص سياسات التبعة من طرف الدول (تقسيم مزدوج).